

# 15

## دلالة الشرف

من بين ثنايا الماضي، يومضُ المعيار الدولي للذهب كذكرى للفردوس المفقود، حاوياً كل الحنين إلى عصر الملكة فيكتوريا والعصر الإدواردي - ذلك الحنين إلى الاستقرار والانسجام والاحترام. والألق المرتبط بهذا الحنين لم يقم على أساس أسطورة إنما يستمد أصله من حقيقة حية. فخلال الفترة ما بين الحرب الأهلية الأمريكية وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى - وهي فترة وجيزة تمتد خمسين سنةً فقط - اكتسب معيار الذهب سحراً غامضاً تجاوز إشعاعه حدود الإلتزام البسيط الذي كان يفرضه على أعضائه. إن تحكُّم الذهب بشؤون البشر لم يصل سابقاً إلى ذلك الشكل المطلق، كما أن عبادة الذهب من قبل رجال المال والسياسة، الصعبي المراس، لم تكن أبداً بمثل ذلك الخنوع.

وكما سنرى لاحقاً، فإن معيار الذهب قد تهيأت له كل زخارف فلسفة مكتملة الأبعاد: معتقدات مشتركة، وكهنة رفيعو المقام، وقواعد صارمة للسلوك وعقيدة وإيمان. والكتاب المقدس لهذه الفلسفة كانت قد صاغته «لجنة السبائك» سنة 1810، بوحى من ريكاردو. أما المذابح التي تعبدت عندها جماهير المؤمنين بهذه الفلسفة فكانت تلك الأكداس المصفوفة بعناية من اللبّات الذهبية البراقة في أقبية المصارف. والكهنة الكبار كانوا رجال السلطة

المالية، وهم في معظم الحالات مدراء المصارف المركزية كبنك إنجلترا أو بنك فرنسا، وفي بعض الحالات هم وزراء المالية أو وزراء الخزنة، وهناك جدل حول ما إذا كان هناك بابا لهذه المجموعة أو من يساويه منزلة. ومعيار الذهب. شأنه شأن الكثير من الفلسفات الكبرى، يتوعد أولئك الذين يجرؤون على الانحراف عن الطريق السوي بالعقوبات الرهيبة، لكنه أيضاً يعد بالغفران لأولئك الذين يتعهدون بالرجوع عن الردة مُقسِّمين على العودة إلى حظيرة الإيمان بأسرع ما يمكنهم. إن معيار الذهب يسبغ على المؤمنين به إحساساً بالراحة والانتماء والفخر وشعوراً بالخلود.

إن مجموعة الأمم التي تبنت معيار الذهب قد تطورت لتتحول إلى أخوية من نوع ما - مجموعة يرمقها الجميع بعين الحسد تقتصر حصراً على أعضائها الذين يحمون بعضهم بعضاً من المخاطر ودواعي القلق التي يفرضها عليهم العالم فيما وراء حدودهم. وقد وصف المؤرخ والاقتصادي الكبير جوزيف شومبيتر جاذبية معيار الذهب بأنها سعي وراء الهيبة الوطنية، «رمز للتصرف السليم ودلالة الشرف واللياقة»، تحمل قيمة مستقلة عن الفوائد الاقتصادية الصرفة<sup>(1)</sup>. وقد قام مؤخراً أحد أعضاء البرلمان النمساوي بتحذير زملائه من مغبة فقدان «الاعتبار» الذي عانته البلاد لتحوّلها إلى دولة «ذات اقتصاد عماده القصاصات الورقية»<sup>(2)</sup>. كما أكد اقتصادي روسي أن «لا سبيل إلى العضوية في الحضارة العالمية دون عضوية في الاقتصاد المالي العالمي»<sup>(3)</sup>. وصرح جون شيرمان، وهو عضو بارز في الكونغرس الأمريكي وفي الدوائر الرئاسية، أن عملة لا تتمتع بقبالية الصرف إلى ذهب هي «عار قومي»<sup>(4)</sup>.

كانت بريطانيا هي العضو المؤسس لهذا النادي، بل إنها كانت صاحبة فكرة إنشائه. ومع أن الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت تعتمد معيار الثنائية المعدنية فضة/ ذهب، إلا أنها كانت السبّاقة لاقتفاء خطى بريطانيا بأن أعادت حساب العلاقة بين المعدنين من حيث السعر في سنة 1834 لتؤسس

معياراً للذهب على أساس الأمر الواقع، أما معيار الذهب المُعترف به فقد قُدر له أن ينتظر بعد ذلك ستاً وستين سنة أخرى، أي إلى ما بعد حسم الخلاف بين دعاة الفضة ومؤيدي الذهب ليستقر الرأي في النهاية لصالح الذهب. انضم الألمان للمجموعة سنة 1871، بعد أن مؤلوا احتياطي الذهب لديهم بجزء من التعويضات التي دفعها الفرنسيون بعد هزيمتهم في الحرب الفرنسية - البروسية - وتصل هذه التعويضات إلى خمسة بلايين فرنك، أي ما يعادل تقريباً ثلث مجمل إنتاج فرنسا من السلع والخدمات<sup>(5)(\*)</sup>. وبعد ذلك تبني الفرنسيون الذهب، لا عن طريق خطوة كاملة فورية بل عن طريق تحديد الحجم المسموح به من النقد الفضي. وكما سنرى لاحقاً، اعتُبرت تلك الخطوة «احترازية وقابلة للإلغاء» وكانت تحركها الرغبة في إرباك جهود الألمان الساعية للتخلص من مخزونهم من الفضة<sup>(6)</sup>. وبحلول سنة 1876، كانت إيطاليا وبلجيكا وسويسرا والدول الإسكندنافية وهولندا قد انضمت جميعاً. وفي نهاية العقد، كانت الهند والصين وهدهما، من بين الدول الكبرى، لا تزالان تعتمدان معيار الفضة.

كان احترام الذهب في القرن التاسع عشر من الرسوخ بحيث أنه أدى إلى انحدار مطَّرد في مقام الفضة، ومن ثم في قبولها كنقد في نهاية الأمر. وخير من لخص تلك النظرة للأمر هو رئيس الوزراء الإنكليزي لورد ليفربول، حيث أشار إلى أن «النقد يجب أن يُضرب من معادن تكون ذات قيمة إلى حد ما... وذلك تبعاً لثراء وتجارة الدولة التي يُشكّل فيها هذا النقد مقياس المُلكية»<sup>(7)</sup>. لم تكن الفضة فحسب هي من انحط قدرها بهذه الصورة. فما إن استقر معيار الذهب حتى صارت العملات الورقية وودائع المصارف وكذلك النقد الأجنبي

(\*) لم يقيم الفرنسيون بدفع التعويضات نقداً، بل إنهم أصدروا سنداً مستمراً Perpetual bond (سنداً دون موعد استحقاق)، ضمنه آل روتشيلد بكل مهارة، ووجد هذا السند مشترين كثيرين خارج فرنسا، وحُوّل النقد الأجنبي الناتج عن ذلك إلى ألمانيا.

المتوفر لا تعتبر أكثر من بدائل ملائمة «للشيء الحقيقي»، موجودات تستمد إمكانية قبولها من مجرد كونها قابلة للتحويل إلى ذهب<sup>(8)</sup>.

إن أقوى سمات نظام معيار الذهب هي ذلك الأسلوب العبقري الذي جمع في هذا النظام بين الثقة البدائية بمعدن براق، وهي ثقة ترتد إلى أقدم العصور، وبين ديناميكية بالغه التعقيد هيأت للذهب أن يؤدي المطلوب منه بشكل جيد تماماً خلال سنوات التطور الصناعي والمالي النشط قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. لقد عملت المَزَيَّتان البدائية والمتطورة على تقوية بعضهما البعض بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً وعلى نحو لم يستطع العالم منذ سنة 1914 أن يوجد له نظيراً.

كانت تلك الصورة من القوة بعد هدنة سنة 1918 بحيث أن قلة من الناس تجرأت على القول - أو حتى على ملاحظة - أن معيار الذهب قد عفا عليه الزمن نتيجة الزلازل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أطلقت من عقابها بفعل الصراع الدموي خلال الحرب العالمية الأولى. وقد وصف أندرو بويل، مؤرخ سيرة مونتاجو نورمان الذي كان حاكم بنك إنجلترا في الفترة بين 1920 - 1944، الوضع بقوله: «إن أي شخص قد يبلغ به التهور حداً يدفعه للمناداة بمسارٍ مختلف يمكن له أن يُسجن ويوصم بالجنون. إذ أنه لم يكن بالإمكان تصور وجود خطة بديلة»<sup>(9)</sup>.

وقد أقدمت كل البلدان تقريباً على مخاطر سياسية استثنائية لاستعادة معيار الذهب حتى لو تطلب الأمر تقديم تنازلات تطال البنية العامة والتركيبية. وبعد أكثر من خمسين سنةً على صمت مدافع الحرب العالمية الأولى، استمر الاحترام التقليدي، بشكل أو بآخر، لما كان الناس يظنونه دور الذهب في توجيه دفة الأمور، بينما استمر الذهب بإدارة - أو بزرع الفوضى في - قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي.

وفي حال ثبت في النهاية أن معيار الذهب أصبح مفارقة تاريخية وسط الاضطراب الدولي والاقتصادي في القرن العشرين، فهل سيكون بمقدور القرن الحادي والعشرين أن يأتي بمجموعة مختلفة من الظروف؟.. إن الجواب الممكن على هذا السؤال ينبغي له الانتظار حتى نهاية قصتنا.



تعود المفاهيم الأصلية التي تدعم معيار الذهب بأصولها إلى الاعتبار الذي كانت تتمتع به دنانير كرويسوس وإلى إمكانية قبولها العالمية، حين بدأ الذهب لأول مرة يلعب دور النقد بأسلوب منهجي. وانطلاقاً من هذا الأساس، كان لدين معيار الذهب العالمي وصية جوهرية واحدة فقط: الذهب، والذهب وحده، هو الشكل المطلق للمال، هو المعيار. والدولة التي تعتمد معيار الذهب تحدد عملتها - الباوند الاسترليني أو الفرنك أو اللير أو الدولار - وفقاً لكمية محددة ثابتة من الذهب. كما أن مواطنيها، والعالم من حولهم، ينتظرون من السلطات أن تحافظ على قابلية تحويل كاملة وحررة لأوراقها النقدية وودائع المصارف (أي الأموال الخاصة كما رأينا في الفصل العاشر) إلى ذهب بمعدل ثابت مهما كانت الظروف.

إن الأرقام تدعو للارتباك، كما أن العرف المتبع في قياس الأوزان بالقممحات يبعث على الضيق، لكن المعدلات تعتبر مهمة لأنها تحدد كم من الوحدات من عملة معينة، كالباوند الاسترليني مثلاً، قابلة للصرف بوحدات من عملة أخرى كالدولار أو الفرنك. فعلى سبيل المثال، القطعة النقدية البريطانية المسماة السفرون، والتي كانت تعادل باونداً استرلينياً واحداً، حُدِّدت سنة 1870 على أنها تساوي 113,0016 قممحات من الذهب، وهذا التحديد يعود بأصوله إلى قرار برلماني اتُخذ سنة 1717، وهو تاريخ ورد ذكره سابقاً. كان ذلك

يساوي ربع أونصة، أي نفس وزن القطعة الحالية من فئة 25 سنتاً. حُدد وزن الدولار ذهباً على أنه يساوي 23,22 قمحة أو 620,67 دولار للأونصة وذلك سنة 1837، بعد أن تراوح ما بين 24,68 قمحة و 22,85 قمحة خلال الفترة ما بين 1791 - 1837<sup>(10)\*</sup>.

كانت نتيجة تلك التحديدات النهائية، بجعل الباوند الإسترليني يعادل 113,0016 قمحة، والدولار الأمريكي يعادل 23,22 قمحة، هي وضع سعر صرف آلي ثابت بين العملتين، أي خلق وضع قائم على الثقة بأن باونداً إسترلينياً واحداً يعادل 4,86 دولاراً (نتيجة تقسيم 113,0016 على 23,22) وذلك إلى ما شاء الله. وبموجب تلك الظروف، ظلت التقلبات حول هذا المعدل بمرور الوقت ضمن الحد الأدنى، تقررهما في المقام الأول النفقات المترتبة على شحن الذهب عبر الأطلسي بين لندن ونيويورك.

كانت تلك العلاقات مع الذهب والمعلنة على الملأ غير قابلة للتجاوز. ولم يعد معيار الذهب العالمي يتجاوز أكثر من ذلك. فما دام المكافئ الذهبي سليماً لم يُمسّ، كان الدولار أو الكراون مقبولين في لندن كالباوند الإسترليني، كما كان المارك والروبل مقبولين في باريس كالفرنك، وذلك في عصر أصبحت فيه عملية عولمة رأس المال والتجارة قوية كما كانت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. وقد أعطى روبرت مانديل، الحائز على جائزة نوبل، لهذا النظام وصفاً بالغ الإيجاز والبراعة إذ قال: «كانت العملات مجرد أسماء لأوزان محددة من الذهب»<sup>(11)</sup>.

(\*) لما كان وزن الأونصة الواحدة يحتاج إلى ما مجموعه خمسمائة قمحة، يمكن أن نلاحظ أن الفرق بين 24,68 قمحة و 22,85 قمحة هو فرق طفيف فعلاً. وكان الدولار في الأصل قد حدد سنة 1795 مقابل 371,25 قمحة من الفضة عوضاً عن أن يحدد بالذهب مباشرة.

وقد نشأت الديناميكية المعقدة لذلك النظام عن التوتر الشديد بين الأنباء الجيدة والأنباء السيئة ضمن معيار الذهب. كانت الأنباء الجيدة تتجلى في الفوائد الجمة المترتبة على امتلاك عملة مقبولة عالمياً لأنها مدعومة بمادة كانت البشرية ترفع أمامها منذ قديم الزمان. ويعني ذلك أن من يقتنون عملتك لن يتخلوا عنك عند أول بوادر المتاعب. وفي حالات نادرة، كالبانود الإسترليني البريطاني، كان الأجانب يرغبون، أو أنهم كانوا أكثر رغبة، بالاحتفاظ بالإسترليني والدفع بالإسترليني مفضلين إياه على عملاتهم الخاصة، تماماً كما يستخدم الناس الدولار، في وقتنا الحالي، في كل أنحاء العالم. وقد جنى البريطانيون فوائد كبرى من هذه الترتيبات لأن بنك إنجلترا أصبح قادراً على القيام بوظيفته رغم احتياطات الذهب المنخفضة، التي لا تجلب أي دخل، بخلاف المخزونات الموجودة في المصارف المركزية والخزانات الأخرى. وهكذا نرى أنه في سنة 1913، كان لدى المصرف ما قيمته 165 مليون دولار ذهباً وذلك بالمقارنة مع 678 مليون دولار في بنك فرنسا و 1,3 بليون دولار في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة<sup>(12)</sup>. وقد تعرض بنك إنجلترا للنقد من قبل بعض الدوائر المحافظة التي كانت ترى أن احتياطات الذهب المنخفضة تدل على أن إدارة المصرف كانت تضع مصالح حَمَلَة الأسهم فوق احتياجات النظام المصرفي البريطاني بشكل عام<sup>(13)</sup>.

أما الأنباء السيئة فكانت الخسارة المدمرة لإمكانية قبول العملة والتي قد تُلحق بدولة ما جراء سوء إدارتها لشؤونها أو جراء وقوعها في دوامة أزمة اقتصادية عالمية. عندها يندفع المستثمرون والتجار والمضاربون لاسترداد قيمة النقد الورقي وودائعهم المصرفية ذهباً، مما يستنزف مخزون الدولة الثمين. إن نتائج عنيفة وسريعة من هذا النوع كثيرة الحدوث بين الأمم الصغرى، لكن الطموحة، التي يعتمد معظمها على الأسواق المتقلبة للحصول على المواد الأولية. لقد وصل الأعضاء الكبار في نادي معيار الذهب إلى شفير الهاوية أكثر

مما يوحي به الحنين المرتبط بمعيار الذهب، لكن أياً منهم لم يستسلم لإغراء التخلي عن تلك الفكرة رغم كثرة حوادث النجاة التي جرت بشق الأنفس.



لم يَقم أحد باختراع هذا النظام الاستثنائي، ولم تُبتكر له أية خطة كبرى، كما لم يَقم أحد قط بتأليف كتاب يحكم قواعد السلوك فيه. وأقرب ما يمكن اعتباره دليلاً رسمياً في مجال معيار الذهب هو ما جاء في تقرير لجنة السبائك سنة 1810: «إن الذهب ذاته هو مقياس كل قيمة قابلة للتحويل، وهو المعيار الذي تُقوّم به أسعار النقد. . . . إن السبيكة هي المنظم الحقيقي لكل من قيمة العملة المحلية ومعدل الصرف بالقطع الأجنبي»<sup>(14)</sup>.

لقد لعب الحظ والسياسة والجغرافيا وقوانين الفيزياء دوراً في انتشار معيار الذهب لا يقل عن دور أي من النظريات المالية السائدة في ذلك الحين، والقسم الأعظم من الأفكار الجليّة، التي دعمت فيما بعد معيار الذهب، تم التوصل إليها بعد أن حدث ما حدث. فقد كان قد حل سنة 1875 قبل أن يقوم ستانلي جيفونز بتوضيح الفلسفة السائدة التي تكمن في أساس معيار الذهب والتي أوردناها في الفصل 13: «إن تحامل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة أنه لا يبدو معها من الصواب ترك أي أمر لتقرره إدارة تتصرف حسب اقتضاء الأحوال»<sup>(15)</sup>.

أما إسحاق نيوتن، الذي اكتسب شرف - أو ملامة - إطلاق فكرة معيار الذهب، فلم تكن تراوده أية فكرة من هذا النوع سنة 1717. بل إنه قد وضع تقويماً خاطئاً للنسبة الصحيحة بين أسعار الذهب وأسعار الفضة، مما ترك بريطانيا، دون قصد منه، مرتبطة بمعيار الذهب. ورغم حسابات نيوتن الخاطئة، إلا أن البريطانيين لم يتخلوا رسمياً عن معيار ثنائية المعدن، أي الذهب والفضة، حتى سنة 1816، حين تم تحويل القطع الفضية إلى فئات

أصغر من عملة قانونية محدودة. وظل المدافعون البريطانيون عن الفضة ينادون بها لمدة ثلاثين سنة أخرى<sup>(16)</sup>.

وحتى السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت كل حركة، تنحو باتجاه معيار أوروبي للذهب، أشبه بحركة نيوتن في هذا الاتجاه، من حيث افتقارها للتخطيط. كان وجود معدنين أمراً ضرورياً، فقد كانت العملات الذهبية ذات قيمة عالية بحيث أن النظام ما كان له أن يقوم بوظيفته دون وجود نقد إضافي مساعد مقبول على نطاق واسع. وفي معظم الدول، كانت إمكانية تحويل العملة الورقية والودائع المصرفية لا تعتبر سوى شكل آخر لمعيار ثنائي المعدن يقوم على الذهب والفضة، وفي أماكن أخرى، كانت الفضة هي المعيار الوحيد. وكان الأمر الوحيد الثابت أن القطع النقدية - أي المال ذا الأساس المعدني - شكّلت على الدوام حاجة ملحة. ولم يتمكن العالم من تجاوز هذا المفهوم الأساسي لعدة عقود تلت.

وبالرغم من بريق الذهب وروعته وسمو مكانته في العديد من نواحي الحياة، كانت الفضة هي الشكل الرئيسي للمال حتى منتصف القرن التاسع عشر. وبرأي أنجيلا ريديش، وهي عالمة اقتصادية بريطانية، أن السبب الرئيسي لنجاح لمعيار الذهب خلال القرن التاسع عشر هو أن «التقنية الحديثة التي استخدمتها دار السك جعلت بالامكان صنع قطع نقدية [فضية] لم يستطع المزورون تقليدها بكلفة رخيصة، إضافة لأن دار السك قبلت تحمل مسؤولية ضمان قابلية تحويل تلك المسكوكات المعدنية»<sup>(17)</sup>. إن الكميات الوافرة من العملات الفضية الجيدة الصنع، خلافاً للعملات التعمسة في أواخر القرن السابع عشر التي تم اقتطاع أجزاء منها، هيأت سبيل مدفوعات الصفقات الصغيرة، أما الذهب فقد تبوأ مكان الصدارة في نظام الصفقات الكبرى واحتياطات السيولة.

لقد كانت الفضة على الدوام أكثر وفرة من الذهب، كما تُذكرنا بذلك بنسات أوبا. وليس من قبيل الصدفة أن الكلمة الفرنسية التي تعبر عن النقود هي

Argent ومعناها الفضة، أو أن كلمة «Sterling» (اسم لعملة فضية قديمة) قد عرّفت النقد الإنكليزي لعدة قرون حتى عندما كان الباوند يحدّد بالذهب فقط<sup>(18)</sup>. وقد كانت الفضة محوراً رئيسياً للاهتمام حتى أثناء الجدل القائم حول الذهب في أيام لجنة السبائك وفيما تلاها من أحداث مباشرة. وكان كل من ريكاردو ولوك يُؤثران معدناً واحداً لا اثنين كمعيار، ولكن في سنة 1816 اختار ريكاردو الفضة عوضاً عن الذهب لهذه الغاية. وبنى حجته على أساس «الانتظام الأكبر للفضة من حيث حركة العرض والطلب»، واستخدامها من قبل كل الدول الأجنبية، مضيفاً أن الصعوبة الناجمة عن كتلتها الكبيرة يمكن التغلب عليها تماماً بالاستعاضة عنها بنقود ورقية لاستخدامها «وسيلة التداول العامة»<sup>(19)(\*)</sup>.

كان من الممكن أن تتبوأ الفضة المكانة الأولى إلى الأبد، لكنها تعاني من نقيصتين. الأولى، أنها تفتقد إلى ألق الذهب، لأنها تفقد بريقها بشكل أسرع منه بكثير، كما أن الفضة لم يسبق لها أن دفعت بالرجال والنساء إلى أقصى درجات الطمع التي دفعهم إليها الذهب. والنقيصة الثانية، أن كتلتها أكبر بكثير من كتلة الذهب. ففي أيام لوك ونيوتن، كان وزن ما قيمته ألف جنيه ذهبي بسعر 3 باوندات استرلينية و17 شلناً و10,5 بنساً يبلغ 18,5 باونداً، بينما كان نفس المبلغ - 1050 باونداً استرلينياً - بالعملات الفضية يزن تقريباً 280 باونداً. لذا فقد كانت كلفة نقل مبلغ معين من النقود بالعملات الذهبية أرخص بكثير من كلفة نقل نفس المبلغ ولكن بالعملة الفضية. ومع ذلك النمو المتسارع باندفاع لا مثيل له في ميادين التجارة الدولية والصناعة خلال القرن التاسع عشر، كان

---

(\*) غيّر ريكاردو رأيه سنة 1819 وانحاز إلى الذهب بسبب قلقه من أن آلات التعدين الجديدة في مناجم الفضة سينتج عنها إغراق الأسواق، الأمر الذي سيؤدي إلى «تغيير» في قيمة الفضة، «في حين أن نفس السبب لن يؤثر في الغالب على قيمة الذهب».  
(انظر فريدمان، 1992، ص 153). كان ينبغي أن تتاح له فرصة مناقشة الأمر مع شيفالييه بعد سنة 1848.

هذا الفارق الفيزيائي البسيط لغير صالح الفضة، يشكل عبئاً على التحركات الدولية، وقد يكون قد اكتسب في النهاية أهمية تعادل أهمية «الشرف واللياقة» في ترجيح كفة الذهب<sup>(20)</sup>. وهناك عامل آخر يميل لصالح الذهب وهو أنه في حال وجود حجم معين من كل من المعدنين في دار السك، يمكن لهذا الحجم أن يُنتج من العملات الذهبية ما قيمته أعلى بكثير من العملات الفضية.

والواقع أن نظام ثنائية المعدن كان له مزاياه، رغم أن أية ترتيبات تُبنى على أساس المعدن مُقدَّر لها أن تكون عرضة للهزات، كالعثور على مكانم جديدة أو استخدام تقنيات تعدين جديدة أو الحروب أو حدوث تغيير في أذواق الآسيويين أو ما يترتب عن النهب. وفي سنة 1791 قدم ألكساندر هاملتون تبريراً مقنعاً لمبدأ ثنائية المعدن وذلك في وثيقة شهيرة وضع فيها أسس النظام النقدي الأمريكي، بما في ذلك معايير المعدنية، والنظام العشري، وفئات العملة والكثير من التفاصيل الدقيقة. كانت قطع النقد ستشتمل على ثلاث قطع ذهبية - فئة 10 دولارات و 5 دولارات و 2,5 دولار - ثم على دولار واحد ونصف دولار وربع دولار و عُشر دولار (دايم) ونصف دايم من الفضة، إضافة لبنس ونصف بنس من النحاس. كان التركيب العشري للفئات يعتبر انفصلاً جذرياً عن التقليد الذي كان متبعاً منذ زمن طويل في بنسات أوفافا، التي كان الباوند يضم منها 240 بنساً، كما كان يُعتبر ابتعاداً عن استخدام مضاعفات الرقم، اثني عشر، في الكثير من النظم المالية الأخرى التي تطورت في أوروبا.

ورغم أن هاملتون وضع نموذجاً يحتذي به الاقتصاديون ممن جاؤوا بعده، بأن قدم حججاً لا حصر لها، من نوع «من جهة» ومن ثم «من جهة أخرى»، إلا أنه يستنتج بعد تفكير متأن أن «الوزير بوجه عام شديد الميل للرأي القائل أنه لا يجب منح الأفضلية لأي من المعدنين فيما يخص الوحدة النقدية»<sup>(21)</sup>. وتؤكد وثيقته على أهمية إيجاد نقد يكون مقبولاً في النظم المختلفة لكل الدول والتالي فهو يحذّر من مغبة تحويل أحد المعدنين إلى

«مجرد سلعة [كذا]»<sup>(22)</sup>. ويمضي فيوضح نقطة أكثر أهمية تكشف عن نظرتة المستقبلية الخارقة: «إن إلغاء استخدام أي من المعدنين، كنفد، هو بمثابة تقليص لكمية وسيلة التداول، وسيكون هذا الإلغاء عرضة لكل الاعتراضات الناشئة عن المقارنة بين المزايا المتأتية عن تداول كامل وبين الشرور الناجمة عن تداول هزيل»<sup>(23)</sup>. لقد ثبت أن عدم كفاية كميات الذهب المتوفرة - ما عدا خلال فترة قصيرة في خمسينات القرن التاسع عشر - سيكون من شأنه خلق حالات متكررة من القلق بشأن الاقتصاد العالمي طوال القرن التاسع عشر.

وهناك حالة تدل على أن معيار الذهب العالمي ليس بحال من الأحوال تطوراً محتوماً. فقد صرح مارك فلاندر، وهو اقتصادي معاصر، أن استبعاد الفضة والاستعاضة عنها بالذهب كمعيار وحيد في سبعينات القرن التاسع عشر كان «فشلاً سافراً للتعاون الدولي - ولا يعدو أن يكون قراراً بخفض سعر الفضة يدل على ضيق أفق الفرنسيين الذين اتخذوه بهدف التضييق على الألمان الذين كانوا يحاولون التخلص من مخزونهم من الفضة وإقامة معيار الذهب»<sup>(24)</sup>. وفي سنة 1911، ذهب أبرز اقتصاديي الولايات المتحدة، وهو البروفيسور إيرفنج فيشر من جامعة ييل، أبعد من ذلك مؤكداً أن النقص المتزايد للذهب في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان سيدفع العالم إلى التخلي عن الثنائية المعدنية وتحويل ولائه إلى معيار الفضة لولا اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وأستراليا «كما لو أن ذلك قد حصل لإنقاذ الموقف»<sup>(25)</sup>.



إن تسلسل الأحداث المؤدية للانتصار النهائي للذهب في أوروبا لهو تسلسل دراماتيكي دون أدنى شك. فقد استمرت أمريكا الشمالية وآسيا، كما كان شأنهما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بإحداث التطورات النقدية

في كل الاتجاهات في أوروبا، كما أنهما كانتا المصدر لمعظم الاضطرابات العنيفة التي لم تنته.

تبدأ القصة في الولايات المتحدة الوليدة، التي قامت سنة 1791 باتباع نصيحة ألكساندر هاملتون بأن حدّدت سعر الذهب في دار السكّ بما يعادل 19,3939 دولاراً، وسعر الفضة في دار السكّ بما يعادل 1,2929 دولاراً، مما يجعل النسبة بينهما تصل إلى 15 : 1، وصادف في الوقت نفسه أن كميات الذهب الواردة من البرازيل بدأت بالتناقص، وسرعان ما تلى ذلك حدوث ثورات في أمريكا اللاتينية مما أدّى إلى هبوط حاد في كميات المعدن النفيسة المشحونة من نصف الكرة الغربي. ثم جاء إصرار نابليون على قيام نظام مالي في فرنسا مدعوم بالنقد المعدني، وتبع ذلك محاولة إنكلترا العودة إلى إمكانية تحويل الإسترليني إلى ذهب. ومع تناقص العرض وازدياد الطلب، سرعان ما ارتفع سعر الذهب في الأسواق العالمية ليصبح خمسة عشر ضعف سعر الفضة في دار السكّ. وأصبح بإمكان المرء أن يحمل إلى دار السكّ في الولايات المتحدة خمس عشرة أونصة من الفضة ليحصل مقابلها على أونصة واحدة من الذهب، ثم يذهب إلى السوق ويشتري بأونصة الذهب خمس عشرة أونصة من الفضة ليعود ويكرّر العملية.

كان إغراء تلك العملية لا يقاوم إلى الحد الذي وجدت فيه الولايات المتحدة نفسها في وضع لم يعد فيه سوى الفضة قيد التداول، بينما أخذ الذهب يختفي رويداً رويداً من النظام النقدي. ومن الناحية العملية، كانت البلاد قائمة على معيار الفضة. وبحلول سنة 1834، تغيرت نسبة سعر الذهب - الفضة في الأسواق العالمية من 15 : 1 إلى ما يعادل 15,625 : 1. وصار النقص المتزايد في النقد الذهبي يترك بصماته على الصفقات التجارية والمالية. ذهب ميشيل شيفالييه، وهو الاقتصادي الفرنسي الذي كان يشعر بالقلق جراء طوفان الذهب

القادم من كاليفورنيا أثناء فورة الذهب، إلى الولايات المتحدة ليقتضي هناك ما يزيد على السنة، في الفترة ما بين 1833 - 1834، وكتب في رسالة إلى بلاده قائلاً: «منذ أن جئت إلى الولايات المتحدة، لم تقع عيني هناك على قطعة واحدة من النقد الذهبي، ما عدا على موازين دار السكّ. كان الذهب ما إن يُسكّ حتى يُحمل إلى أوروبا ليعاد صهره»<sup>(26)</sup>.

وأخيراً أقر الكونغرس، في سنة 1834، أن نسبة 15 : 1 لم تعد هي النسبة الملائمة لسعر الذهب في دار السكّ إلى سعر الفضة في دار السكّ، وبأن الوضع لم يعد يحتمل تأجيل إجراء تعديل يكون أقرب إلى واقع الأسواق العالمية. لكن الكونغرس لم يحدّد نسبة 15,625 على أنها النسبة الجديدة لأسعار دار السكّ. بل إنه وضع مباشرة نسبة 16 : 1 مما أوصل سعر أونصة الذهب إلى 20,67 دولار، وقد ظل هذا السعر سارياً لمدة 99 سنة أخرى.

لقد قلبت هذه الخطوة موازين الأمور، وعكست الاتجاه السائد لتدفق المعادن. أصبح الآن من المربح إحضار أونصة من الذهب إلى دار السكّ والحصول على ست عشرة أونصة من الفضة، ومن ثم العودة إلى السوق لشراء أونصة من الذهب لقاء أونصات من الفضة بنسبة 15,625 فقط، وإعادة الكرة. كان أعضاء الكونغرس مدركين تمام الإدراك أنهم من خلال اختيارهم لنسبة 16 : 1، إنما كانوا يحفزون الطلب على الذهب. وقد كان وراء اتخاذ هذا القرار عاملان سياسيان إلى حد كبير. العامل الأول، هو الرغبة «في القيام بشيء ما من أجل الذهب» قد كانت قد اكتشفت مقادير ضئيلة إلى حد ما من الذهب في فيرجينيا وكل من كارولينا الشمالية والجنوبية وجورجيا. والعامل الثاني هو أن تلك القرارات تزامنت مع الحرب التي شنها أندرو جاكسون ضد البنك الثاني في الولايات المتحدة - المعروف بينك بيدلز -، الذي كانت أوراقه النقدية تعتبر الوسيلة المفضّلة للمبادلات في ذلك الوقت. كان السياسيون يأملون في أن

طرحاً متزايداً للنقد الذهبى سيشكل بديلاً جاهزاً للأوراق النقدية مما سيضعف موقف بنك بيدلز .

من الناحية الفعلية، كانت الولايات المتحدة في تلك اللحظة، قائمة على معيار الذهب، ولو أن قانوناً رسمياً باعتماد معيار الذهب لم يصدر حتى سنة 1900. لقد استمرت الفضة في لعب دور النقد الثانوي، لكن الذهب كان هو الملكية الأساسية التي يمكن أن تُحوَّل إليها الودائع المصرفية والعملية<sup>(27)</sup>.

وقد كانت تلك التحولات هي النتيجة الحتمية لاستخدام سلعة كمعيار للقيمة في نظام مالي. والطلب على الذهب والفضة كان يعتمد على ما هو أكثر من العوامل المالية، لأن هذين المعدنين كانت لهما استعمالات إضافية كالزينة مثلاً أو كمخزونات ضد تقلبات الزمن. وفي الوقت نفسه، لم يكن أحد ليدري متى تتم الاكتشافات الجديدة. وهكذا نرى أن قوى عدة قد أثرت على الأسعار العالمية للذهب والفضة في القرن التاسع عشر، مما خلق اضطرابات دائمة داخل النظام المالي، وذلك لدى ظهور الاختلاف بين الأسعار القائمة في السوق وتلك الموضوعة في دار السك. إن تجربة سنة 1834 تعتبر الفصل الأول في الرواية، فقد كانت هناك اضطرابات أشد عنفاً تنتظر المستقبل.



إن الاكتشافات في منشرة سوتر في كاليفورنيا سنة 1848 واكتشاف هارغروف في أستراليا سنة 1852 قد أحدثت هزة في العالم. فقد تزايدت كميات الذهب الواردة إلى الأسواق بسرعة لتحدث انخفاضاً في سعر الذهب في السوق. وبدت الفضة وكأنها أغلى نسبياً. توقف الناس عن إحضار الفضة إلى دور السك لتضرب نقداً وبدأوا بتخزينها عن طريق استبدالها بعملتهم الورقية أو ودائعهم المصرفية، بل وحتى عن طريق التخلي عن الذهب لقاء الفضة. وفي

سنة 1850، كان النقد الفضي المتداول يبلغ ثلاثة أضعاف النقد الذهبي، وبحلول سنة 1860 أصبح المعدلان متساويين إلى حد ما<sup>(28)</sup>.

لقد كانت الفضة هي العامل الرئيسي الذي حمى الذهب من التحول إلى فائض في السوق بعد اكتشاف المكامن في كاليفورنيا وأستراليا. ففي خمسينات القرن التاسع عشر، كانت الفضة، كما كان شأنها منذ وقت طويل، تذهب بكميات وافرة إلى آسيا، وبخاصة إلى الهند. وقد أشار شيفالييه إلى أن صادرات الفضة كانت بمثابة «المظلة» التي تمتص صدمة هبوط سعر الذهب وتضخم كميات النقد المتوفرة، وبالتالي فهي تؤجل حدوث التضخم المريع الذي كان ريكاردو يخشى من أنه سيحدث لا محالة. ارتفعت شحنات الفضة إلى الهند إلى أربعة أضعاف خلال الفترة ما بين أربعينات القرن التاسع عشر وحتى الخمسينات منه، فقد ارتفعت الصادرات الفرنسية وحدها بشكل مطرد من 82 مليون فرنك سنة 1850 إلى 458 مليون فرنك سنة 1857. ثم جاءت الحرب الأهلية الأمريكية، التي أوقفت الصادرات الأمريكية من القطن وأدت إلى ازدياد مفاجيء في طلب القطن الهندي، وكانت استجابة الهند هي استيراد مزيد من الفضة على سبيل المبادلة<sup>(29)</sup>.

وفجأة، وبعد انتهاء الحرب الأهلية، انعكست الآية. فلم تبد على الطلب على الذهب أية علامات تنذر بالتناقص بينما هبط طلب الهند على الفضة هبوطاً حاداً. وخلال الفترة 1870 - 1875، كانت واردات الهند من الفضة أقل مما كانت عليه خلال سنة 1865 فقط. وعندما تم اكتشاف مخزون كبير من الفضة، يعرف باسم كومستوك لود، في نيفادا سنة 1859، أصبحت الفضة هي من يعاني مشكلة إغراق الأسواق.

بالنسبة للفضة، جاء كل ذلك في أسوأ توقيت. فبالنظر للمكانة الاقتصادية الرائدة التي تبوأتها بريطانيا في مجال التجارة الأجنبية، بدأت الدول الأخرى بالتفكير جدياً بالتحول إلى معيار ذهب خالص كالمعيار البريطاني -

لكن صعوبة التخلص من مخزوناتهم من الفضة في سوق متخم كان يشكل العائق الرئيسي. كان الألمان، بشكل خاص، تواقين للتحويل إلى الذهب، لأنهم كانوا يرغبون في أن يعتبرهم العالم قوة كبرى. كما أنهم كانوا يريدون أن يعتمدوا نفس المعيار كالبريطانيين وذلك لتأمين احتياجاتهم المتزايدة من الإسترليني الضروري من أجل دفع أسعار المواد الخام المستوردة من المناطق النائية للإمبراطورية البريطانية. وقد اعترف بذلك لودفيغ بامبيرغر، وهو سياسي لعب دوراً أساسياً في جعل ألمانيا تعتمد معيار الذهب، بقوله: «لقد اخترنا الذهب، لا لأن الذهب هو ذهب، بل لأن بريطانيا هي بريطانيا»<sup>(30)</sup>.

اغتنت ألمانيا فرصة انتصارها على فرنسا سنة 1871، فالتعويضات التي دفعتها فرنسا أغنت الألمان عن ضرورة تحويل الفضة إلى نقد لتمويل مشترياتهم من الذهب. وانتظر الألمان حلول سنة 1873 ليبدأوا ببيع ما لديهم من الفضة، بل إنهم كانوا يتوقعون أن يقوم الفرنسيون بشراء بعض هذه الفضة. لكن الفرنسيين لم يكتفوا برفض التعاون معهم، وإنما اتخذوا خطوة أكثر عنفاً وتطرفاً. ففي الخامس من أيلول سنة 1873، وهو اليوم الذي أعقب تسديد آخر دفعة من التعويضات، أقدمت فرنسا على تحديد ضرب نقدها الفضي بمبلغ 280,000 فرنك في اليوم، ثم خفضته مرة أخرى في تشرين الثاني إلى 150,000<sup>(31)</sup>. وكانت النتيجة هبوطاً حاداً آخر في طلب الفضة.

وقد انتهى الأمر بالفرنسيين إلى إلحاق الهزيمة بأنفسهم. فقد انضم عدد كبير جداً من الدول إلى موجة البيع هذه، في محاولة لتجنب استبقاء مخزون من النقد الفضي الذي كانت قيمته تتناقص كل ساعة تقريباً. تحولت اللعبة إلى نبوءة حققت نفسها بنفسها. فالقرار الذي اعتبرته فرنسا مجرد خطوة تكتيكية، لا مجرد إجراء استراتيجي، أدى إلى هبوط مطرد في سعر الفضة من ما يزيد على ستين بنساً للأونصة في الستينات من القرن التاسع عشر، إلى 3/4، 52 بنس فقط في سنة 1876 ثم إلى 51 بنساً لدى نهاية السبعينات من القرن التاسع

عشر<sup>(32)</sup>. وفي هذا الوقت، كانت قيمة أونصة الذهب في السوق أكبر بثمانية عشر ضعفاً من قيمة أونصة الفضة، وعند حلول نهاية القرن، كان المقدار قد ارتفع إلى ثلاثين ضعف قيمة أونصة الفضة. وفي الوقت الذي كان فيه إغراق السوق بالفضة يبعد النسبة القائمة في السوق أكثر فأكثر عن النسبة بين سعر المعدنين في دور السك، أصبح بإمكان أي شخص، يستخدم الذهب لشراء الفضة بسعر السوق المنخفضة، ومن ثم يحملها إلى دار السك لتضرب نقوداً، أن ينعم بعمل رابح وآمن بشكل لا تمكن مقاومته. وقد هزت تلك العملية أسس معيار الذهب وهددت بتقويض التركيبة بكاملها. كان الدفاع الوحيد هو استبعاد الفضة كمعدن للنقد، إلا للقطع من الفئات الصغيرة.

وقد كان هذا ما حدث تماماً خلال سبعينات القرن التاسع عشر، بدءاً بفرنسا سنة 1873، وكذلك في الولايات المتحدة، كما سنرى في الفصل التالي. إن تتابع الأحداث هذا يوضح السبب الذي دفع بهذا العدد الكبير من الدول إلى الإسراع في أن تحذو حذو ألمانيا في اعتماد نظام معيار الذهب الخالص.

وهكذا نرى أن معيار الذهب العالمي الأسطوري قد بُني من أنقاض كارثة الفضة - وعندما حلت سنة 1893، كانت دور السك الهندية قد أغلقت أبوابها في وجه النقد الفضي. إن اكتشاف مكامن الذهب في كاليفورنيا وأستراليا ومكامن كومستوك لود في نيفادا، وشهية الهنود للفضة، والحرب الأهلية الأمريكية، وطموح ألمانيا الطاغي لأن تكون قوة عظمى قد قامت كلها، في الواقع، بدفع العالم إلى نظام لم يكن أحد ليتوقعه، نظام تردد الكثيرون في قبوله، إلا أنه ما إن اتخذ موقعه حتى أبدى صموداً لافتاً خلال نصف القرن التالي.



إن اعتماد معيار الذهب العالمي خلال سبعينات القرن التاسع عشر، لم

يشكل ضمانة لمسيرة هادئة للاقتصاد العالمي، لكن هذا النظام كان من شأنه الحد من خطر الأزمات التي لا مفر منها والناشئة عن المضاربات والاستثمار الزائد عن الحد والمبالغة في المنافسة، ضمن منظومة لم تكن فيها الحكومات توفر ضمانات ضد الانهيار، حتى عندما كانت نيران الجحيم كلها تبدو وكأنها أُطلقت من عقالها. وكان تدفق الذهب إلى الخارج بمثابة نذير خطر سرعان ما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات دفاعية من قبل المصارف المركزية، كانت تتمثل في رفع معدلات الفائدة. وفي حال أخفقت هذه الجهود في صد التيار، كانت المصارف تهرع لمساعدة بعضها بعضاً، وكثيراً ما تم ذلك بالاشتراك مع المؤسسات المصرفية الخاصة الكبرى.

إن مجرد فكرة أن تسمح دولة كبيرة لنفسها بأن ينفذ ما لديها من ذهب كانت بعيدة عن التصور - وبعبارة أخرى، كانت المصادقية أمراً لا يتطرق إليه الشك - ما يعني أن تلك الأنواع من القروض كانت في متناول اليد قبل انفلات الأمور، وكان تخفيف وطأة الأزمة يجعل بالإمكان القيام بتسديد القروض، وهذا التسديد كان يجدد المصادقية التي حفظت للنظام ككل قدرته على أداء مهامه. ويجب أن نؤكد هنا أن تلك التسهيلات كانت تتوافر في التعامل بين القوى الكبرى. أما الدول الواقعة خارج نطاق تلك القوى - بما في ذلك الولايات المتحدة - فكانت تضطر لحماية نفسها بنفسها وقد تتعرض لنفاد ما لديها من احتياطات الذهب أو الفضة.

كان الالتزام بالنظام كاملاً لدرجة أن بعض الدول كانت تستطيع، ضمن ظروف خاصة، اتخاذ خطوة متطرفة تتمثل بتعليق إمكانية صرف عملتها بالذهب، والاستمرار في ممارسة أعمالها كما لو أن شيئاً لم يحدث. وفي المناسبات النادرة التي حدث فيها أن اضطرت إحدى الدول الأعضاء إلى تعليق إمكانية الصرف، تفهم الجميع أن الدولة المعنية قد اتخذت تلك الخطوة لتحمي مخزونها من الذهب بحيث تكون قادرة على البقاء ضمن المنظومة بعد انقضاء الأزمة.

ظهرت معظم تلك الحالات الخاصة في أيام الحروب . وقد سبق ورأينا كيف أن بريطانيا كانت السبّاقة في هذا المجال خلال الحرب ضد نابليون . كما علّقت إمكانية الصرف في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1862 وحتى 1879 . وفي كلا الحالتين ، أعيدت إمكانية الصرف في نهاية الأمر بموجب النسبة القديمة . كان لهذه الأحداث السابقة تأثير عميق على قرار بريطانيا سنة 1925 بالعودة إلى إمكانية الصرف بالذهب بموجب النسبة القديمة بعد توقفها خلال الحرب العالمية الأولى . أما الفرنسيون ، فقد سلكوا سبيلاً أقل تزمناً في عشرينات القرن العشرين ، وذلك عندما أعادوا تحديد العلاقة بين الفرنك والذهب بنسبة مثّلت اعترافاً كاملاً بالارتفاع الكبير في الأسعار الفرنسية خلال السنوات التي مرت . اعتباراً من سنة 1915 نَعِمَ الفرنسيون بحياة أكثر رغداً من البريطانيين إلى حين ، ولكن ليس إلى الأبد . إلا أنه في حالة كل من فرنسا وبريطانيا ، كان أي سبيل آخر غير العودة إلى معيار الذهب أمراً غير وارد على الإطلاق .

لقد حدثت إحدى أكبر الأزمات - ولو أنها ليست الوحيدة من نوعها بأى شكل من الأشكال - في تاريخ معيار الذهب في سنة 1890 ، وكانت في جانب كبير منها نتيجة استثمارات أسيء فيها تقديم المشورة والإدارة قامت بها دار بيرنغ بروذرز اللندنية ، ذات السمعة المحترمة ، في الأرجنتين . وقد كان الأخوان بيرنغ على وشك دفع بنك إنجلترا ذاته للانحيار .

إلى جانب ولاء البريطانيين لمعيار الذهب ، كان هؤلاء ومنذ وقت طويل ، السباقين بين الأمم الأوروبية في ميدان تطوير أسواق ومؤسسات مالية . ولدى اتساع موارد المنطقة التجارية في لندن The City ، أصبح سوق العاصمة البريطانية المصدر الرئيسي للموارد المالية الخاصة بالنمو الاقتصادي في كل أرجاء العالم . كانت بريطانيا أكبر ممولّ لرأس المال الخاص بتطوير نظام السكك الحديدية في الولايات المتحدة ، لكن الرساميل البريطانية كانت تتدفق أيضاً على الكثير من الاقتصاديات النامية في أمريكا اللاتينية وفي آسيا . وكانت

الأرجنتين تتمتع بأفضلية خاصة في هذا المجال . ويقول هنري دانا نوييس ، وهو أحد أكبر المطلعين من بين المعلقين الأمريكيين على الوضع المالي في نهاية القرن التاسع عشر ، «ما من بلد أجنبي تدفق إليه الرأسمال الإنكليزي بمثل ذلك الحماس المتهور كجمهورية الأرجنتين»<sup>(33)</sup> . وكان نوييس يشعر بالتشاؤم فقد كان جو الأرجنتين «محفوظاً» بالمخاطر لا يشجع على الإنتاج ، كما خُفّضت قيمة عملتها ، ولم تكن حكومتها أهلاً للثقة<sup>(34)</sup> .

إن لملاحظات نوييس ميزة النظرة المدركة لطبيعة الأحداث بعد وقوعها . فالحماس للأرجنتين خلال الفترة ما بين 1870 و1890 ، كان له ما يبرره خير تبرير وهو النمو المثير للإعجاب الذي حققه هذا البلد . وقد ضاعفت الهجرة إلى الأرجنتين ، خلال الفترة المذكورة ، عدد السكان بأشخاص أوروبيين كانوا شديدي الاختلاف عن تلك «البقايا الغربية» التي كانت تتجه إلى الولايات المتحدة . وقد جلب الكثير من هؤلاء معهم رأسمال استخدموه في الحصول على الأراضي الشاسعة التي كانت متوفرة لإنشاء المزارع وللزراعة وقاموا بتطوير تلك الأراضي . وكانت النتيجة زيادة متنامية في الحاجة للطرق والسكك الحديدية ومحطات المياه والمنشآت الصناعية . وخلال الفترة الوجيزة بين سنوات 1882 \_ 1889 وحدها ، قام المستثمرون الأوروبيون بإنفاق بليون دولار في الأرجنتين<sup>(35)</sup> . وكما أشار أحد المراقبين المرموقين ، لم يكن هناك «بلد أوروبي ذو حكومة جيدة يستطيع الحصول على قروض بهذا الحجم بالنسبة لعدد سكانه»<sup>(36)</sup> .

وقد استنفذت هذه الدراما نفسها بأسلوب كلاسيكي . ففي نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر ، كانت القروض تتدفق بسرعة هائلة إلى الحد الذي أخذت فيه الخدمات على الديون المستحقة تتجاوز القدرة على الدفع ، كان ذلك الفيض من المال يلتصق بأصابع السياسيين اللزجة ، وأخذ التضخم يطل برأسه

القبائح. وخلال سنة واحد فقط، ازدادت كمية المال المتداولة بمقدار 270 مليون دولار.

وفي تلك الأثناء كان نشاط الأعمال في أوروبا آخذاً بالتسارع، ويعود السبب جزئياً إلى قرض ضخم بلغ 11 مليون باوند إسترليني اقترضته الحكومة البريطانية لبناء سفن حربية مدرعة، أعقبته جهود مماثلة في كل من فرنسا وروسيا وألمانيا. كانت أسواق الأسهم في كل أنحاء أوروبا تمضي في مسارها بصخب وتخلق مضارباتها الخاصة، فخلال الفترة ما بين 1884 - 1889، ارتفعت أسعار الأسهم في وول ستريت بنسبة تزيد عن خمسين بالمائة<sup>(37)\*</sup>.

وفي الوقت نفسه كان رأس المال يتحرك باتجاه مناجم النترات الحديثة في تشيلي ومناجم الذهب والماس في جنوب أفريقيا.

وفي سنة 1889، أقدم بنك إنجلترا وبنك الرايخ الألماني، وقد أفلقهما الغش والطمع اللذين كانا يحركان جنون المضاربة، على رفع معدلات الفائدة الرئيسية بشكل حاد. كان التأثير فورياً وهدأت الحمى - مما كان يعني انخفاض أسعار الأوراق المالية الأمر الذي كان له تأثير موجه على أولئك المستثمرين المساكين الذين تركوا أنفسهم ينساقون للإغراء إبان الفورة الكاذبة.

كان التوقيت مشؤوماً. فقد كان محصول القمح في الأرجنتين سيئاً، وأعقبت ذلك ثورة سياسية دموية في صيف سنة 1890. ساد ذعر مالي في بوينس آيرس. وكان الترجيع فورياً على الدور المصرفية الكبرى في لندن، ولا سيما

(\*) انظر ويرث Wirth 1893، الصفحات 219 - 229، من أجل وصف حي للأعمال الجريئة. ومن أجل تحليل أكثر علمية وتقنية للأحداث المؤدية إلى أزمة الخوين بيرينغ والتوتر الحاصل بين بنك إنجلترا ووزارة المالية، والتطور الصعب المضطرب لفن الصرافة المركزية، انظر برسنل Pressnell، وخاصة الصفحات 167 - 193.

على دار بيرنغ برذرز، فقد كان الأخوان بيرنغ قد ضمنا ما قيمته 42 مليون باوند إسترليني من الأوراق المالية الأرجنتينية خلال ثمانينات القرن التاسع عشر - 28 مليون في سنتي 1888 و 1889 وحدهما - وقد بقي قسم كبير من هذه الأوراق دون بيع - مما ترك الأخوين بيرنغ في وضع المالكين المُرغمين. وبدت الرسالة الموجودة في شعار العائلة، الذي أصبح رمزاً للشركة (virtus in arduis) (الجَلْدُ في مواجهة المصاعب)، بدت وكأن تشويشاً قد أصابها.

ولما كانت عائلة بيرنغ تُعد من أكثر العائلات احتراماً في بريطانيا، كان وقع الصدمة مدمراً، تجاوز حتى المبالغ الضخمة التي تناولتها الخسارة. وقد جاء في مذكرات أحد المعاصرين، عقب حل الأزمة، أن «أسلوب الحياة الإجتماعية المترفة التي يعيشها اللورد ريفيلستوك (الشريك الذي اعتُبر مسؤولاً عن الأزمة) قد أثار حفيظة سوق المضاربات لدرجة أن المسؤولين هناك كانوا على استعداد لإعدامه دون محاكمة»<sup>(38)</sup>. كانت عائلة بيرنغ من قادة الأسواق المالية العالمية «عندما كان آل روتشيلد لا يزالون يتاجرون بالثياب العتيقة»<sup>(39)</sup>. وفي سنة 1792، لعبت العائلة دوراً رئيسياً في تمويل المجهود الحربي البريطاني ضد الثورة الفرنسية وضد نابليون. وفي سنة 1803، كان للعائلة الدور القيادي في تمويل صفقة شراء أمريكا لأراضي لويزيانا من الفرنسيين. كما أن العائلة قادت حركة التمويل الأوروبي للتجارة الخارجية الأمريكية ولحكومة الولايات المتحدة حتى اندلاع الحرب الأهلية. وفي أوائل أربعينات القرن التاسع عشر، عُيِّنَ الشريك الإداري، ألكساندر بيرنغ، الذي أصبح فيما بعد اللورد أشبيرتن، سفيراً في الولايات المتحدة، وكان هو من قام بالمفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكي دانييل ويبستر بشأن حدود مين - كندا. وقد تقلد أحفاد أشبيرتن المباشرين مناصب وزير المالية، واللورد الأول للأدميرالية، ونائب الملك في الهند والحاكم الفعلي لمصر، وذلك اعتباراً من سنة 1883 وحتى 1907.

لقد حدثت أزمة بيرنغ في أسوأ توقيت ممكن. فقد كان احتياطي الذهب

في بنك إنجلترا قد انخفض ليصل إلى 9 ملايين باوند إسترليني سنة 1889، وفي ذروة الأزمة، وصل الإحتياطي إلى أقل من 11 مليون باوند إسترليني. وكانت دار بيرينغ وحدها تتطلب 4 ملايين باوند إسترليني فوراً لتفادي إيقاف أعمالها<sup>(40)</sup>. كما كان بنك إنجلترا في تلك اللحظة يتوقع سحبات من الذهب من قبل بنك إسبانيا وبنك الدولة في روسيا. ورغم أن معدلات الفائدة في البنك كانت قد رُفعت للتو إلى 6 بالمائة، إلا أن ويليام ليديرديل، حاكم البنك (وهو اسم منصب المدير الرئيسي في ذلك الوقت)، الذي لم ينقصه الدهاء، كان يدرك أن أية زيادات أخرى في معدلات الفائدة في المصرف ستشكل إشارة واضحة لفداحة الصعوبات التي كانوا يواجهونها هناك. وقد شرح ليديرديل فيما بعد وجهة نظره لوزير المالية قائلاً: «إن جلب الذهب بكميات كبيرة كان يتطلب معدل فائدة عالياً جداً»<sup>(41)</sup>. ورغم ذلك، جاء في مجلة الإيكونوميست في 15 تشرين الثاني أن احتياطي بنك إنجلترا من الذهب كان «بالكاد يكفي للمتطلبات الداخلية العادية، لكنه كان أقل من أن يلبي المتطلبات الاستثنائية»<sup>(42)</sup>.

وفي غمرة اليأس، لجأ بنك إنجلترا إلى آل روتشيلد، وكانت العائلة منافساً قوياً لعائلة بيرنغ. وتضافرت جهود آل روتشيلد وبنك إنجلترا في جمع مبلغ وصل إلى 15 مليون باوند إسترليني وذلك للبدء بتلك العملية المعقدة والمؤلمة، وهي تسديد القروض التي كانت عائلة بيرنغ قد اضطرت لاقتراضها من أجل تمويل مخزوناتهما غير المرغوب فيها من الإصدارات الأرجنتينية التي لم يتم بيعها. ثم طُلب من آل روتشيلد أن يقوموا بدور الوساطة من أجل الحصول على قرض من الذهب بقيمة 2 مليون باوند إسترليني من بنك فرنسا (في مناسبة سابقة، عندما اضطرت بنك إنجلترا للاقتراض من فرنسا، سنة 1839، لعبت عائلة بيرنغ دور الوسيط). وافق الفرنسيون على القرض بفائدة لا تزيد عن ثلاثة بالمائة، وحتى أنهم قاموا بشحن الذهب عبر القنال إلى الأراضي

البريطانية . وتم الحصول على ما قيمته 5.1 مليون باوند إسترليني بالعملة الذهبية الألمانية من روسيا، في نفس الوقت الذي وافق فيه الروس أيضاً على الامتناع عن سحب إيداعاتهم الضخمة لدى دار بيرنغ . وهنا، عرض بنك فرنسا ما قيمته مليون باوند إسترليني إضافية من الذهب . وعندها تقدمت مجموعة من المصارف المحلية في لندن كانت دائماً تواقّة للحصول على رضا بنك إنجلترا، تقدمت يحدوها دافع أتباع خطى القائد، ووافقت على دفع معظم ما تبقى من الأموال المطلوبة للتسديد لدائني دار بيرنغ بروذيرز<sup>(43)</sup> .

قد يكون أبرز النواحي التي تلفت النظر في العملية برمتها هما الحذر والسرية اللذين تمت العملية بهما . فقد كان لدى حاكم بنك إنجلترا مصادر ممتازة للمعلومات بشأن ما كان يجري في المنطقة التجارية في لندن، وفي يوم الجمعة الواقع في 7 تشرين الثاني، بلغته الشائعات الأولى بأن بعض كبار البيوتات المالية قد تكون عرضة للخطر . بعد ثلاثة أيام، طلب ليديرديل من وزير المالية الاتصال بروتشيلد، وقبل أن ينقضي الأسبوع كان الروس قد ظهروا على مسرح الأحداث . وعندما حل الرابع عشر من تشرين الثاني «بدأت تتسرب إشاعة تفيد بأن شيئاً ما يجري إعداده»، وبعد الظهر من نفس اليوم كان العمل قد أُنجز بالكامل<sup>(44)</sup> .

كان عملاً رائعاً دون أدنى شك . ويقول تشارلز كيندلبيغر، وهو مؤرخ مرموق للأزمات المالية، أن عمليات الإنقاذ في أزمة الأخوين بيرنغ اعتُبرت «معياراً لقوة النظام المالي اللندني أكثر مما اعتُبر فشل دار بيرنغ علامة على ضعف هذا النظام»<sup>(45)</sup> . ويمضي فيورد رأياً عبّر عنه مؤرخ آخر، بعد 25 سنة من انتهاء الأزمة، وهو أن بنك إنجلترا يُعتبر «زعيماً لأضخم تكتل في ميدان القوة المالية شهده العالم حتى اللحظة»<sup>(46)</sup> .

ولولا تعاون الفرنسيين والروس، لكانت القصة انتهت إلى نهاية مروعة، إلا أن تقليد التعاون كان قد ترسخ في ذلك الوقت . فقد كان بنك إنجلترا،

المُعتبر عماد النظام، قد استمد الدعم من بنك فرنسا تسع مرات خلال الفترة ما بين سنة 1826 (بمساعدة آل روتشيلد أيضاً) وسنة 1892، إضافة للمساعدة التي قُدمت خلال أزمة الأخوين بيرنغ. وفي أزمت أخرى، خفت مدينة هامبورغ ومصرف رايخسبانك إلى معونة إنكلترا. وفي سنة 1861، تلقى بنك فرنسا دعماً من بنك إنجلترا وبنك دولة روسيا وبنك امستردام<sup>(47)</sup>. كما أن مصرف ريسكبانك السويدي اقترض من البنك الدانمركي الوطني سنة 1882. وقد تضافرت جهود بنك فرنسا وبنك إنجلترا سنة 1898 لانتشال مصرف الرايخسبانك من مصاعبه، كما أن بنك فرنسا والرايخسبانك هبّا لمساعدة بنك إنجلترا في سنتي 1906 و1907.

لقد انطلقت كل تلك المساعدات من الفرضية القائلة بأن الحفاظ على قابلية الصرف إلى ذهب بمعدلات ثابتة، يشكل الأساس الصلب للسياسة الاقتصادية، الذي يجب أن تتراجع أمامه كل الاعتبارات الأخرى. ولولا تلك الفرضية، لكانت القروض التي تقدمها الدول القائمة على معيار الذهب لبعضها بعضاً أقل كرماءً إلى حد كبير كما أن هذه القروض كانت ستقدّم تحت شروط مرهقة أكثر.

إن ذلك التسلسل النموذجي للأحداث لدى تطور المشكلة، هو النقيض لما يمكن أن يحدث في وقتنا الحالي. فَمَنْ، غير السُدج، في عصرنا هذا يمكن أن يولي ثقة راسخة كهذه للمصداقية والتعاون؟... ونحن نرى الآن كيف أن المضاربين يتخلون عن أية عملة تواجه متاعب ما، مما يوقعها في متاعب أكثر صعوبة، ويهز أسس استقرار علاقاتها مع العالم الخارجي إلى أن تصبح تلك العلاقات دون جدوى على الإطلاق. في القرن التاسع عشر، كان التعهد بالحفاظ على القيمة المكافئة للذهب يُؤخذ على أساس معناه الظاهري. أما في نهاية القرن العشرين، فقد كان تعهد كهذا يُعتبر عادة إشارة إلى أنه مهما كان نوع القيمة القائمة فسرعان ما سيلقى بها داخل القمامة. وفي حياتنا

المعاصرة، لا نرى أمامنا سوى تعاون يتسم بالشح، وحتى في حال حدوثه، نراه مغلفاً بقيود جارحة بحيث أن الاعتبارات السياسية المحلية قد تستوجب رفض هذه المعونة المقدمّة.

ورغم كل ما حدث، كان ذلك الوضع الطارئ من الأهمية والخطورة بحيث أقنع مدراء المصارف المركزية بضرورة الاحتفاظ باحتياطات من الذهب أكبر بكثير مما كانوا يتصورونه كافياً حتى تلك اللحظة. ورغم أنه لم يجر التخلي عن الإيمان بفعالية سياسة معدل الفائدة في الوقوف بوجه الكوارث، إلا أن التركيز بدأ يتحول باتجاه تجميع مخزون كبير من الذهب يكفي لبناء مصداقية لا يتطرق إليها الشك. ومن شأن هذه الخطوة أن تقلل من الاعتماد الكبير على مجرد معدلات مقبولة للفائدة في إدارة شؤون احتياطات الذهب. إن احتياطي الحرب الألماني الذي تم جمعه بعد سنة 1900 والذي ظل مستقلاً عن احتياطي مصرف رايخسبانك أصبح مثار حسد، ويستدعي ذلك للبال ظلال أباطرة بيزنطة.



ويؤكد باري أيتشنغرين، وهو من كبار الثقة في تاريخ ودور معيار الذهب، أن السبب الحاسم وراء نجاح نظام معيار الذهب هو ارتباطه بالمصداقية ارتباطاً لا مجال فيه للتساؤل - أي رفض مجرد احتمال أن تسمح دولة ما لنفسها أن تهجر الذهب بصورة دائمة أو أن تغير القيمة المكافئة للذهب - إضافة للتعاون الذي تكفله مثل هذه المصداقية. وهناك كتاب آخرون، مثل تشارلز كندلبيرغر، مقتنعون بأن ما ضَمِن للنظام القيام بوظيفته في أوقات الرخاء وأوقات الشدة هو السيطرة التي كان يتمتع بها بنك إنجلترا، الذي كان يمهد الطريق للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، ويقوم بدور الدائن في نهاية المطاف ويدير شؤون التعاون الدولي. وهنا يردد كندلبيرغر آراء جون مينارد

كينيز، الذي كان يشير إلى بنك إنجلترا بأنه «قائد الأوركسترا الدولية»<sup>(48)</sup>.

إن جميع الخبراء متفقون على القول بأن معيار الذهب كان يعمل ضمن بيئة اقتصادية وسياسية متجانسة الطبيعة والمصالح. وبالرغم من بعض الاضطرابات المالية التي كان يتكرر حدوثها من حين لآخر، إلا أن الفترة ما بين انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية واندلاع الحرب العالمية الأولى تميزت بنمو اقتصادي وتصنيع بالغى القوة في كل من أمريكا وأوروبا. ولا شك بأن السلام قد ساعد أيضاً: فلم تنشب حروب كبيرة في أوروبا خلال الفترة ما بين 1870 و1914، وكان العمل العسكري الوحيد الذي اشتركت به الولايات المتحدة هو الحرب الإسبانية - الأمريكية سنة 1898.

وكان هناك عامل إضافي ذو أهمية بالغة، يطغى عليه الطابع السياسي أكثر من العامل الاقتصادي. إن اقتصاداً ذا معدل صرف ثابت بين عملته وعملة باقي الدول، لا بد له من أن يتوقع رؤية اقتصاده عرضة لهيمنة متطلبات معيار الذهب. ففي حال كان مخزون الذهب آخذاً بالتدفق إلى الخارج، ينبغي رفع معدلات الفائدة وذلك لجذب الأرصد الأجنبية كما ينبغي وضع حدود للاقتصاد المحلي من أجل تقليص الواردات. لم يكن يُسمح بوضع أية سياسات توفر ضمانات. كانت تلك أنباء سيئة بالنسبة للعمال الذين فقدوا وظائفهم ورأوا أجورهم تنخفض أيضاً، وكذلك بالنسبة لمؤسسات الأعمال التي تقلصت أرباحها. ولكن تلك كانت قواعد اللعبة. فلم يكن بإمكان النظام ببساطة أن يحافظ على وجوده لو أن أهداف الاستقرار الاقتصادي المحلي ومستوى التوظيف العالي طغت على هدف الدفاع عن مخزون الذهب. وبغض النظر عن درجة المعاناة، لم تراود السلطات السياسية للحكومة - سواء منها المجالس النيابية أو السلطات التنفيذية - أية أحلام بالتدخل، لأن المعاناة كانت في سبيل الصالح العام<sup>(49)</sup>.

يجب ألا يغيب عن البال أن ذلك كان عصر الملكة فيكتوريا والملك إدوارد السادس. وأن نوع الاحتجاج السياسي الذي يمكن أن نتوقعه في عصرنا

الحالي كان يبدو غريباً إلى حد كبير عن بيئة أوروبا القرن التاسع عشر، وحتى في حال ارتفعت بعض الأصوات، فإن الأشخاص الذين يشغلون مواقع السلطة لم يكونوا ليبالوا كثيراً بتلك الأصوات. لم تكن الاعتبارات الاقتصادية الكبيرة وتحليل دورة الأعمال لتشغل بال المُنظِّرين ضمن السياق العام للأُمور، حتى بين علماء الاقتصاد، ولم يكن يجري التعبير عن تلك الهموم إلا في عالم الدُرك الأسفل لأشخاص من نوع كارل ماركس. فقد كانت الفلسفة السائدة لمعظم تلك الفترة هي مبدأ عدم تدخل الدولة والتعاطي الحكومي مع شؤون الأعمال والشؤون المالية بأقل درجة ممكنة.

إن وجهة النظر هذه تفترض أن نجاح معيار الذهب العالمي كان عَرَضاً أكثر منه سبباً، فقد عَمَلَ ضمن بيئة كان النمو فيها يقوم باستمرار بالتكفل بأمر الأخطاء السياسية، حيث لم تتجاوز أعباء الديون الدولية داخل أوروبا مطلقاً المستويات التي يمكن التحكم بها، وحيث كان التعاون الدولي من المسَلِّمات بدل الاعتماد على دعم مؤلم ومشروط.

وقد فطن أحد المعاصرين المعروفين في ذلك الوقت إلى هذه النقطة، دون أن تتوفر لديه ميزة إمكانية فهم الحوادث بعد وقوعها، ففي سنة 1895، قال بينجامين دزرائيللي لمجموعة من تجار غلاسكو: «إن من أكبر الأوهام في العالم أن نعزو التفوق التجاري والرخاء في بريطانيا إلى أننا نعتمد معيار الذهب. إن معيار الذهب ليس السبب، بل هو النتيجة، لازدهارنا التجاري»<sup>(50)</sup>. وإذا كان هناك وقت في التاريخ البشري تضافرت فيه الظروف لجعل النظام الاقتصادي العالمي يعمل وفق ما يشاء له الناس أن يعمل، فقد كان هذا هو ذلك الوقت.

إن العجز العام عن إدراك الحقيقة العميقة في الملاحظة التي أبدتها دزرائيللي هي شهادة بليغة عن قوة السحر الغامض الذي اكتسبه معيار الذهب أثناء القرن التاسع عشر، رغم التاريخ العاصف الذي نشأ هذا المعيار من خلاله. إن الاعتقاد الراسخ بأن معيار الذهب يحمل تعليلاً لبيئته الآمنة، هو

السبب الأكبر وراء إصرار الأوروبيين على خوض كل تلك التجارب والمحن المرتبطة بالجهود الرامية لاستعادة معيار الذهب ومن ثم للمحافظة عليه اعتباراً من سنة 1921 حتى كان سقوطه النهائي سنة 1971.



رغم أن القسم الأكبر مما جاء في هذا الفصل ينطبق بشكل متساوٍ على أوروبا وعلى الولايات المتحدة، إلا أن الفروق بين ما حصل على الساحلين المتقابلين للمحيط الأطلسي، قد تكون أعمق بكثير من أوجه التشابه. لقد كانت الاختلافات تحمل طبيعة سياسية. فقد نشأت كل الفروق المذكورة عن الطبيعة الفريدة لبلد جديد تماماً لم يكن عمره يتجاوز المائة سنة عندما حصلت كل تلك الأحداث. كما أن الولايات المتحدة كانت تقع على مسافة شاسعة عن ألفي سنة من التاريخ المشترك في أوروبا وعن شبكة الأصدقاء القدامى التي هيمنت على المؤسسات المالية فيها. وفوق ذلك، كان المجتمع الأمريكي أكثر انفتاحاً وليونة من المجتمع الأوروبي، وكانت قوى الديمقراطية والولع بالحرية والمساواة أوضح تعبيراً وأكثر تصميمًا، إضافة إلى أن معظم الثروات كانت «ثروة جديدة» لا ثروة موروثية عن ارسنقراطية ملاك الأراضي أو عن ثروات الأسلاف مثل ثروات آل روتشيلد أو آل بيرنغ. ولذلك، كان العديد من الأمريكيين، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، يترددون في المشاركة في حماس الأوروبيين إزاء هذا النظام، وخاصة بسبب القيود التي يفرضها على حرية العمل.

شكلت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر نقطة الذروة الملائمة لقصة معيار الذهب في القرن المذكور. وسنرى الآن ما الذي أدى إلى تلك الأحداث، وكيف أن التجليات المحلية لفكرة الكارثة - الوشيكة قامت باستنزاف نفسها.